

منشور مالي رقم (١٥) لعام ٢٠١٦ م
بشأن ضبط وجدولة مستوى الصرف خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦ م

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين الموقرين
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين / المحترمين

تنفيذاً لأحكام المادة الثالثة من المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٦/٢ بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦ م، ستقوم وزارة المالية برفع تقرير شامل إلى مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة في منتصف العام عن الميزانية على ضوء التنفيذ الفعلي أخذاً في الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية العالمية واتجاهات أسعار النفط.

وتمهيداً لإعداد التقرير المشار إليه أعلاه، قامت وزارة المالية بمراجعة الموقف التنفيذي للموازنة العامة للدولة للفترة من يناير وحتى إبريل ٢٠١٦ م ومقارنته مع الفترة المماثلة من عام ٢٠١٥ م، وقد اتضح من هذه المراجعة ارتفاع مستوى الصرف الجاري خلال هذا العام ٢٠١٦ م في بعض بنود موازنات الوزارات والوحدات الحكومية بنسبة كبيرة جداً، الأمر الذي أدى إلى الضغط على الخزانة العامة للدولة في توفير السيولة اللازمة لتغطية الإلتزامات والمصروفات خلال تلك الفترة.

واستمراراً للجهد المبذول من كافة الوزارات والوحدات الحكومية في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام، فإن وزارة المالية ترجو من جميع الجهات الحكومية التعاون في ضبط مستويات الصرف الشهرية والعمل على مراعاة الآتي:

(٢)

أولاً: تقنين وجدولة المصروفات خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠١٦م والعمل على تكييف كافة الاحتياجات والالتزامات وفقاً للموازنة المعتمدة تفادياً من حدوث عجز في موازنة الجهة.

ثانياً: الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستوى الصرف خلال الفترة من يناير وحتى إبريل ٢٠١٦م مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٥م واتخاذ الإجراءات الكفيلة لضبط مستوى الصرف مستقبلاً.

علماً بأن الأوضاع المالية لازالت غير مستقرة وتلقي بظلالها على الموازنة العامة للدولة وبالتالي فلن يكون بالاستطاعة توفير أي مخصصات مالية اضافية لمواجهة ما قد يحدث من عجوزات.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ٢٧ / ٩ / ١٤٣٧هـ
الموافق: ٣ / ٧ / ٢٠١٦م